ومن جهة اخرى، فقد اثبتت السنوات الماضية ان الاستمرار في الاساليب التقليدية المتبعة في انتاج محاصيل الغذاء، خاصة في الحيازات الصغيرة، قد عجزت عن تقديم الدخل المناسب لجهد المزارع. الامر الذي قد يؤيد الرأي القائل بان تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل الغذاء او محاصيل النقد لا يؤدي بالضرورة الى تحسين دخل المزارع طالما ظلت السياسات الزراعية قاصرة عن توفير المناخ المناسب للتقدم في مجالات تأسيس البنى التحتية والنظم الاجتماعية والتسويقية والادارية اللازمة لكلا النمطين من الزراعة. فالزراعة الاقتصادية بمعناها التجاري والعلمي لا تنحصر في مدلولها على المحاصيل النقدية، بل تتعداها لتشمل محاصيل الغذاء ايضا، وهي تؤكد ضرورة التقدم التكنولوجي في مجلات الانتاج والتعبئة والتخزين والنقل والتسويق والادراة لكلا النمطين. وستبقى القضية الاساسية التي تخدم المزارعين هي في مساعدتهم على تخطي حدود الزراعة التقليدية الى كفاءة الانتاج من انواع المحاصيل التي تتوفر لها الاسواق، المحلية منها او التصديرية، والتي تعود على المزارع بالدخل الكافي والمجزي. والقضية الهامة التي يجب مراعاتها عند وضع استراتيجيات الزراعة تكمن في تحقيق نوع من التوازن فيما بين تكاليف الانتاج واسعار المنتجات. لذا، فقد حاولت هذه الورقة في اقتراحاتها لاعادة ترتيب النمط المحصولي وضع تصور مبدأي حول امكانية المزج المتوازن بين كلا النمطين من الزراعة - زراعة محاصيل الغذاء والمحاصيل النقدية.

٦- ان المبدأ السائد في استغلال الاراضي قائم على الملكية الفردية والانتاجية الفردية. وعليه، فسوف يتمحور النشاط التطويري ضمن الوحدات المزرعية. كذلك فان النظام الاقتصادي الزراعي يعتمد على اقتصاديات السوق. وضمن هذين المبدأين فان المزارع لا يمكنه ان يقوم منفردا بالمنافسة في الاسواق. وستنبع حقيقة امتلاكه لقوة التأثير، في كفاءة الانتاج او في الاسواق، من مساهمته في عملية البناء الديمقراطي لتعاونيات الانتاج، وبالتالي اتحادات ومجالس التسويق والتخطيط. ومثل هذه الاجهزة الاجتماعية التنظيمية هي التي ستقوم بتمثيله تمثيلا ديمقراطيا وتؤثر بشكل ايجابي في تحقيق نوع من التوازن في الخلل الحاصل حاليا في اقتصاديات السوق. اي ان قضية الاستصلاح والتطور الزراعي الشامل لا يمكن ان تحدث بمعزل عن تنظيم الانسان الزراعي، او عن ربط نشاطه في الانتاج وفي استخدام الارض بالخطة الزراعية الشاملة.

٧- يحتل كل من قطاع الاغوار ولواء جنين مكان الصدارة والاولوية في برامج الاستصلاح والتطوير الزراعي. ذلك ان الموارد الطبيعية الحالية او الواعدة في هذين القطاعين تشكل منطلقا استراتيجا جوهريا لتوفير نسبة عالية من الامن الغذائي للمناطق الفلسطينية المحتلة بشكل عام. وعليه فقد أولت هذه الدراسة اهتماما خاصا لهذين القطاعين، وركزت على ان قطاع الاغوار يشكل قاعدة سكنية حضرية تتخذ من